

تمهيد

دليل إحصاءات مالية الحكومة هو أحدث حلقة في سلسلة المبادئ التوجيهية الدولية التي أصدرها الصندوق بشأن المنهجية الإحصائية. ويعد هذا الدليل الذي يأتي تحديثًا للطبعة الأولى الصادرة في عام ١٩٨٦ بمثابة تقدم كبير في مجال المعايير الخاصة بإعداد وعرض إحصاءات المالية العامة وجزء من اتجاه عالمي نحو المزيد من المساواة والشفافية في مالية الحكومة وعملياتها والرقابة عليها. وقد أعدت هذا الدليل إدارة الإحصاءات بالصندوق لتنفيذ المهمة المنوطة بها في الإسهام بدور قيادي فعال لإرساء وتطبيق الممارسات الإحصائية السليمة.

وقد وضع هذا الدليل لخدمة معدي إحصاءات مالية الحكومة، ومحليي المالية العامة، وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية. وقد يكون الدليل مفيدًا أيضًا لمعدي الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى في فهم العلاقات القائمة بين مختلف فئات البيانات الإحصائية، وخاصة في حالة القائمين بإعداد بيانات الحسابات القومية الذين قد يعتمدون على إحصاءات مالية الحكومة كمدخلات في عملهم. غير أن هذا الدليل يركز على التعاريف والتصنيفات والمبادئ التوجيهية الخاصة بعرض إحصاءات مالية الحكومة، ومن ثم فهو لا يصف الأساليب الواجب اتباعها في إعداد الإحصاءات. وسوف يقدم الصندوق إرشادات عملية تستند إلى هذا الدليل من خلال مرشد لإعداد البيانات وكذلك من خلال عمله مع البلدان الأعضاء في مجال المساعدة الفنية والتدريب. وسوف ينشر هذا الدليل باللغات الصينية والفرنسية والروسية والإسبانية إلى جانب الإنجليزية والعربية.

يشهد التحليل المالي تطورًا سريعًا نتيجة لتزايد التعقيدات التي تنطوي عليها صياغة سياسات المالية العامة الحكومية وتقييم أدائها. ولتلبية هذه الاحتياجات الجديدة، يعتمد الدليل أساس الاستحقاق في قيد الأحداث الاقتصادية بما يتيح إدراج كافة تدفقات الموارد، كما يربط الميزانيات العمومية بالمعاملات والتدفقات الأخرى، ويحدد عدة بنود موازنة حتى يمكن اختيار البند الموازن الملائم لغرض تحليلي معين. وفضلًا عن ذلك، تم توحيد المفاهيم والمبادئ الواردة في هذا الدليل مع المفاهيم والمبادئ الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ كي يتسنى استخدام إحصاءات مالية الحكومة إلى جانب الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى.

ويمثل هذا الدليل خطوة طموحة إلى الأمام في مجال المنهجية الإحصائية. ومن المسلم به أن تطبيق النظام المتكامل المعروف في هذا الدليل سوف يستغرق بعض الوقت وأنه ينبغي أن يسير بالتوازي التي تحددها الاحتياجات والظروف السائدة في كل بلد. وعلى الأخص، سوف يتعين على العديد من البلدان تعديل نظمها المحاسبية الأساسية لتتوافق مع نظام القيد على أساس الاستحقاق والتصنيفات المعدلة. وقد كان إعداد الدليل عملية طويلة وشاقة شارك فيها متخصصون في مجالات مختلفة عكفوا على تبادل الخبرات فيما بينهم لفترة ممتدة. أما المؤلف الرئيسي لهذا الدليل فهو الاستشاري السيد جون بيتزر. وقد بدأ المشروع تحت إشراف السيد توماس ماكلوغلين واكتمل بإشراف السيد بول كوتيريل والرؤساء المتعاقبين لقسم مالية الحكومة التابع لإدارة الإحصاءات في الصندوق. وتمت صياغة الدليل بالتشاور الوثيق مع خبراء الصندوق والبلدان الأعضاء والمنظمات الدولية. وقد تولى السيد شون كوليهين، من إدارة العلاقات الخارجية بالصندوق، إدارة عملية الإنتاج النهائية لإصدار هذا الدليل في صورة مطبوعة.

وكان الحافز وراء إصدار هذه النسخة المعدلة هو نشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والإدراك المتزايد لأوجه القصور في منهجية الدليل الصادر عام ١٩٨٦. ففي مارس ١٩٩٥ تم إرسال مذكرة مخصصة مصحوبة باستبيان إلى معدي البيانات في البلدان الأعضاء لمعرفة آرائهم بشأن عدد من القضايا المنهجية والتأكد من توافر البيانات المصدرية. وفي أكتوبر ١٩٩٥، أعد السيد ماكلوغلين تقريرًا داخليًا حدد شكل النظام الجديد. وفي يوليو ١٩٩٦، وزعت ورقة عمل صادرة عن الصندوق أعدها الاستشاري السيد دون إيفورد بعنوان "مبررات استخدام القيد على أساس الاستحقاق" في نظام إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي (*The Case for Accrual Recording in the IMF's Government Finance Statistics System*). وكانت هذه الورقة وثيقة أساسية في النقاش الذي دار بشأن التحول من القيد على الأساس النقدي إلى القيد على أساس الاستحقاق. وفي أغسطس ١٩٩٦ تم تعميم تقرير بعنوان إحصاءات مالية الحكومة: ملخص مشروع (*Government Finance Statistics: Annotated Outline*) طلبًا للتعليق عليه، وعمل السيد إيفورد طوال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ حتى أعد أول مسودة للدليل. وقد أشرف السيد بيتزر على إعداد الدليل في صيغته النهائية من خلال جولات متعاقبة من المراجعة وإعادة الصياغة في ضوء التعليقات التي أبدتها الخبراء في البلدان الأعضاء والصندوق. وفي فبراير ٢٠٠١ عقد اجتماع لخبراء إحصاءات مالية الحكومة لمناقشة الدليل أعقبته جولة نهائية من التغييرات في ضوء ما خلص إليه الاجتماع.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التعاون بين إدارة الإحصاءات وإدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي. وقد قامت السيدة أدرين شيسستي بدور قيادي في صياغة الفصل الرابع الذي يحمل عنوان "الإطار التحليلي" وقدمت هي وزملاؤها مشورة قيمة بصدد الدليل ككل. ويود خبراء الصندوق أن ينوهوا شاكرين بمساهمات الخبراء التالية أسماؤهم الذين شاركوا في اجتماع فبراير ٢٠٠١:

السيدة بيتي غروبر	أستراليا
السيد دون إيفورد	أستراليا
السيد بریت كاوفمان	أستراليا
السيد تيري مور	كندا
السيدة جيزيلا تشونكا	هنغاريا
السيد تارون داس	الهند
السيدة مارغريدا سالفاساو كلارو	البرتغال
السيدة إيرينا دوبيينا	روسيا
السيد لويس فنتر	جنوب إفريقيا
السيدة تشالالا جيواسوكا بيمات	تايلند
السيد تيموثي دوبيز	الولايات المتحدة
السيدة إيزابل ريال	أوروغواي
السيد برنار كونا	البنك المركزي لدول غرب إفريقيا
السيد يوري إيفانوف	كومونولث الدول المستقلة
السيد فيرنر بير	البنك المركزي الأوروبي
السيد مانويل كوتينو بيريرا	البنك المركزي الأوروبي
	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
السيد دنيس بيسنارد	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
السيد كريستوفر هيدي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
السيد بول مكارثي	الأمم المتحدة
السيد فييت فو	البنك الدولي
السيدة باربرو هكسبرغ	

كارول كارسون
مديرة إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي